الأمم المتحدة

E/CN.3/2014/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والأربعون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

قياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/٢٠١٣، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية. وقد أُنشئ هذا الفريق خلال الدورة الرابعة والأربعين للجنة الإحصائية وكُلف بمهمة إعداد ورقة مفاهيمية تتعلق بإطار قياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية وبتنسيق العمل في هذا المجال. ويعرض هذا التقرير العناصر الرئيسية لإطار القياس من حيث نطاق قضايا القياس وملامحها العامة، كما يقدم مقترحا بشأن سبيل المضي قدماً. واللجنة مدعوة إلى إبداء رأيها في المقترح المعروض في الفقرة الأخيرة من التقرير.

* E/CN.3/2014/1.

130114 130114 13-62925 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

قياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

أولا – مقدمة

١ – في الدورة الرابعة والأربعين للّجنة الإحصائية، المعقودة في عام ٢٠١٣، أقرّت اللجنة في مقررها ١٠٦/٤٤ بضرورة وضع إطار شامل لقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، على اعتبار أن عمليات الإنتاج الحالية تُنجز في عدة بلدان، مما تنشأ عنه أوجه ترابط ليس فقط في المجالين الاقتصادي والمالي، بل وفي المجالين الاجتماعي والبيئي أيضا. ومن الضروري أن يتصدى هذا الإطار للشواغل المتنامية المتعلقة بأوجه القصور التي تعتري الإحصاءات التجارية الحالية، وذلك لإرشاد النقاش السياساتي. ولتحسين قياس مختلف جوانب التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، يلزم معالجة الثغرات في البيانات الإحصائية، وتحديد أفضل الممارسات، والاضطلاع بأعمال إضافية على صعيد بلورة المفاهيم. وتشمل تلك الجوانب ما يتولد عن إنتاج السلع الوسيطة في سلاسل القيمة العالمية من قيمة مضافة ودخل وفرص عمل، ومسائل التجارة بين عناصر الشركة الواحدة، والملكية الأجنبية، وعلاقات السيطرة التجارية، والخدمات الصناعية التحويلية، وعمليات نقل حيازات منتجات الملكية الفكرية.

٢ – ووافقت اللجنة أيضاً في مقررها ١٠٦/٤٤ على إنشاء فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية وأناطت به مهمة إعداد ورقة مفاهيمية تتعلق بنطاق الإطار ومضمونه، وبالآلية الملائمة لتنسيق العمل في هذا المجال. وطلبت اللجنة أن يُراعى في الورقة المفاهيمية مختلف مستويات التطور الإحصائي والموارد المتاحة لدى النظم الإحصائية الوطنية، وأن تتضمن أحكاماً بشأن ما يقابل ذلك من محطات رئيسية على طريق تنفيذ التوصيات المتوخاة. وطلبت اللجنة أيضاً أن يولي الفريق اهتماماً خاصاً لموضوعي الطابع السري للبيانات الجزئية والجوانب القانونية لعمليات جمع البيانات وتبادلها، بما في ذلك تبادلها بين هيئات الاختصاص الوطنية.

٣ – وأُنشئ فريق أصدقاء الرئيس فعلياً في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وروعي في عضويته اتساع نطاق التمثيل الجغرافي والتوازن بين الدول المتقدمة النمو والبلدان النامية وضم ممثلين عن العديد من الوكالات الدولية. ويبين المرفق الأول من هذا التقرير الولاية المنوطة بالفريق وقائمة بأعضائه. وقد تبادل أعضاء الفريق، في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، أفكاراً بشأن نطاق الورقة المفاهيمية ومضمونها، وجرى ذلك في الغالب بالرسائل الإلكترونية. ثم أعدت شعبة الإحصاءات والوكالة الوطنية الكندية للإحصاء مشروعاً للورقة المفاهيمية عُمم في مستهل تشرين الأول/أكتوبر، وذلك في إطار التحضير للاجتماع الذي

عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر[1]. وخلال ذلك الاجتماع، نوقشت الورقة المفاهيمية في جلستين رئيسيتين تعلقتا بنطاق قضايا قياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية وإطارها التخطيطي. وقد روعي ترتيب عناصر هذا التقرير وفقاً لهذا النمط.

٤ - ويعرض الفرع الثاني أدناه المزيد من المعلومات الأساسية المتعلقة بالشبكات الإنتاجية العالمية، وهو الموضوع الذي انطلق منه قسم كبير من المناقشة الواردة في هذا التقرير بخصوص قضايا القياس. ويتضمن الفرع الثالث آراء أعضاء فريق أصدقاء الرئيس بشأن النطاق النظري للإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، في حين يتناول الفرع الرابع الإطار التخطيطي المنظِّم للقضايا المفاهيمية وقضايا القياس وجودة البيانات. أما الفرع الخامس، فيحوي خاتمة ومقترحات للمضي قدماً.

ثانيا - معلومات أساسية

٥ - كان قياس النشاط الاقتصادي في سياق سلاسل القيمة العالمية هو القاسم المشترك للعروض التي قدمتها الوكالات الدولية خلال الاجتماع المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر. وركز المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وشعبة الإحصاءات بشكل رئيسي على الجهود الرامية إلى مواصلة تطوير إحصاءات التجارة الأساسية وخلق التكامل بينها، وعلى الإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة ومواءمة سجلات الأعمال التجارية. وفي أوروبا، تشمل المبادرات المتعلقة بهذا الموضوع تبسيط إحصاءات التجارة والأعمال التجارية وخلق التكامل بينها، علاوة على الجهود المبذولة لمواصلة تطوير سجل مجموعات الشركات الأوروبية ووضع نظام أوروبي لسجلات الأعمال التجارية الممكن استخدامها بشكل تبادلي. ويتصدر الربط بين البيانات الجزئية مجالات تركيز المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وتعاونت الشعبة الإحصائية بنشاط مع النظام الإحصائي الوطني في كوستاريكا سعياً للربط بين إحصاءات التجارة وإحصاءات الأعمال التجارية الخاصة بهذا القطر. ويثبت ما أسفر عنه هذا التعاون من نتائج واعدة أن دمج الإحصاءات الأساسية أمر يمكن تحقيقه في البلدان النامية.

٦ - وتبذل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) جهوداً كبيرةً لتقدير حجم تجارة القيمة المضافة باستخدام نماذج تناقل المدخلات والمخرجات بين البلدان. ولتحسين تقديرات تجارة القيمة المضافة المنجزة على أساس البيانات الرسمية، يلزم توافر جداول العرض - الاستخدام الوطنية

(١) للحصول على تفاصيل بشأن اجتماع فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، انظر: https://unstats.un.org/unsd/trade/events/2013/foc.asp.

وجداول المدخلات – المخرجات الوطنية. وبحسب تنوع اقتصاد بلد من البلدان، يمكن وضع جداول العرض – الاستخدام الوطنية الأكثر تطوّرا بتقسيم البيانات إلى شرائح تصنيفية ملائمة وفقا لخصائص من قبيل حجم الشركات أو كثافة نشاطها التصديري. ففي الصين والمكسيك مثلاً، ثمة تمييز شديد الأهمية بين الشركات المصدِّرة التي تعمل في إطار عقود وغيرها من الشركات المصدِّرة وغير المصدِّرة، ولذلك ينبغي مراعاة هذه التصنيفات عند حساب مجاميع بيانات وحدات الإنتاج في جداول المدخلات – المخرجات. ولوضع نموذج لتناقل المدخلات والمخرجات بين البلدان، لا بد من مواءمة البيانات الصادرة عن مختلف البلدان، وهذه عملية تتسم بالتعقيد؛ إذ أن أحد المشاكل الرئيسية يكمن في ضرورة تسوية الفروق في بيانات التجارة الثنائية فيما يتعلق بالسلع والخدمات على حد سواء.

٧ - وتحاول فرقة العمل المعنية بالإنتاج العالمي، التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، زيادة توضيح قياس الملكية الاقتصادية، وعمليات نقل حيازات منتجات الملكية الفكرية، والإنتاج في الخارج، وتجارة القيمة المضافة، وعمليات الشركات الكبرى والمركّبة. وتضع فرقة العمل توجيهاً يتعلق بالقضايا المفاهيمية التي لم تُحسم بعد وبأوجه التنفيذ. وإذ تضطلع فرقة العمل بذلك، تدرس الممارسات الحالية للبلدان فيما يتعلق بشتى أنواع ترتيبات الإنتاج العالمي. وستضع فرقة العمل في عام ٢٠١٤ الصيغة النهائية للدليل الذي تعده بشأن قياس الإنتاج العالمي.

٨ - ووضعت فرقة العمل تصنيفاً لترتيبات الإنتاج العالمي، التي تُعرَّف بأنها عملية إنتاجية مترابطة الأجزاء تنجز في أكثر من بلد لإنتاج مُخرَج ما، حيث يكون لإحدى الكيانات، وهي الكيان الرئيسي في الغالب، مستوى ما من مستويات السيطرة على العملية. ويطلق عموماً على هذه الأنشطة الإنتاجية المترابطة اسم ''سلاسل الإمداد العالمية'' أو ''سلاسل القيمة العالمية''. ويمكن تصنيف الأنشطة التي تدخل في نطاق سلاسل القيمة العالمية إلى مراحل إنتاجية عامة تتدرج من مرحلة البحث والتصميم ابتداءً، ثم مرحلة التصنيع التحويلي كمرحلة وسطى، ثم مرحلة اللوجستيات والتسويق والمبيعات انتهاءً. ويتيح التقسيم إلى مراحل إنتاجية عامة توخّي الدقة في تحديد نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المنتجون الرئيسيون والموردون والمنتجون المتعاقدون وغيرهم من الوحدات المشاركة في سلسلة الإنتاج العالمية. وتتضمن كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج عدداً كبيراً من المهام. وفي أي سلسلة من سلاسل القيمة العالمية، يُنجَز العديد من هذه المهام في الخارج، إما عن طريق فروع تابعة لشركة أمّ وعاملة في بلدان أجنبية، أو بواسطة متعاقدين مستقلين.

٩ - وتشكل فرص العمل والمهارات والتنافسية الدولية وتوليد القيمة المضافة والدخل الحافز لكل من القطاع العام والقطاع الخاص على إجراء البحوث في مجال سلاسل القيمة العالمية. وغالباً ما تركز هذه البحوث على صناعات بعينها، حيث يتم رسم الصورة الكاملة لجميع العمليات الإنتاجية، من قبيل البحث والتطوير أو التصميم أو تصنيع المكونات أو التجميع أو التسويق والمبيعات، وتفاصيل المدخلات والمخرجات المتصلة بها. ثم تُضاف إلى الصورة إحصاءات الشركات، بما فيها إحصاءات التجارة والاستثمار، مع تسليط الضوء على أوجه قوة القطر وأوجه ضعفه في قطاعات اقتصادية بعينها. ويمكن أيضاً جمع إحصاءات مثيلة من بلدان إضافية، ولا سيما البلدان المنافسة صناعياً لذلك القطر، إقليمياً أو عالمياً، لتكوين صورة أدقّ لموقع البلد في سلاسل القيمة العالمية.

١٠ - وعموماً، يرغب محللو السياسات التجارية في الانطلاق من نظرة عامة على مختلف الصناعات الممارَسة في اقتصادات بلدانهم، مع التركيز على التجارة والاستثمار الأجنبي. ويتيح لهم الجدول الوطني للمدخلات - المخرجات تلك النظرة العامة التي تتعلق بالاقتصاد الكلي والتي تتضمن ما يكفي من التفاصيل عن التفاعلات الحاصلة بين الصناعات. أما بالنسبة للمسائل السياساتية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق أو التنافسية الدولية أو المساهمات المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية، فيستخدم المحللون بيانات تفصيلية على مستوى الشركات، مركِّزين في الغالب على قطاعات صناعية بعينها، وذلك لتكملة الإحصاءات الكلية. وبالتالي، يشدد صناع السياسات على أهمية استخدام البيانات الجزئية والبيانات الكلية على حد سواء، وأهمية إنشاء روابط بين البيانات الجزئية والبيانات الكلية باتّباع أساليب بديلة في حساب المجاميع الكلية بما يلبي متطلبات التعامل مع مسائل البحث والمسائل السياساتية في سلاسل القيمة العالمية.

ثالثا - نطاق الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

١١ - تكوّن توافق عام في الآراء بخصوص نطاق الإحصاءات التي ينبغي إدراجها في الإطار المفاهيمي المتعلق بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية. وتم التمييز بين الإحصاءات المنشودة كغاية نظرية والإحصاءات التي يجري تجميعها حاليا. ومن الناحية النظرية، تندرج جميع الإحصاءات ذات الصلة بالموضوع في نطاق الإطار المفاهيمي، بما فيها كافة الإحصاءات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الجزئي والإحصاءات الأكثر إجمالا المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والتي يُهدف بها في الأساس إلى إتاحة المعلومات عن المعاملات التجارية التي تتم عبر الحدود في مجال السلع والخدمات والاستثمارات. وتشمل تلك الإحصاءات إحصاءات متكاملة عن التجارة والأعمال التجارية، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية - المالية والاجتماعية والبيئية.

وقد أمكن خلق التكامل بين تلك الإحصاءات ومراعاة الاتساق في هذا التكامل بفضل أطر الاقتصاد الكلي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨[٢] والطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي[٣]، بالإضافة إلى بعض معايير الاقتصاد الكلي ذات الصلة، مثل الطبعة الرابعة للتعريف المعياري للاستثمار المباشر الأجنبي الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٤]، ونظام شعبة الإحصاءات للمحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠١٢[٥]. ومن أدوات التنظيم الإحصائية والمفاهيمية الهامة في هذا السياق جداول الإمداد والاستهلاك وجداول المدخلات – المخرجات في الحسابات القومية. وتكمِّل تلك الإحصاءات الأساسية وإحصاءات الاقتصاد الكلي أدواتٌ تحليلية ذات صلة ومؤشرات متعلقة بها، مثل نماذج تناقل المدخلات والمخرجات بين البلدان والتي تُشتق منها تقديرات تجارة القيمة المضافة، أو المؤشرات الخاصة بقطاع معين التي تُشتقّ من وصف الصورة الكلية لسلاسل القيمة العالمية.

١٢ - وفي إطار الإحصاءات المنشودة، لا بد من التمييز بين إحصاءات العولمة التي تندرج في نطاق اختصاص ومسؤولية النظم الإحصائية الوطنية وتلك التي لا تندرج في نطاق اختصاص هذه الهيئات ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق اتفاقات لتبادل البيانات فيما بين البلدان أو باستقائها من قاعدة بيانات دولية. فعلى سبيل المثال، تندرج الإحصاءات المفصلة عن أنشطة فروع الشركات الأجنبية في الخارج وإحصاءات التجهيز الخارجي في تلك الفئة، شأنها في ذلك شأن الكثير من تفاصيل إحصاءات مجموعات الشركات. إلا أن قواعد بيانات القطاع الخاص، مثل تلك القواعد التي تحتوي على بيانات عن مجموعات الشركات العالمية، لا تندرج في نطاق اختصاص الوكالات الإحصائية الوطنية.

١٣ - غير أنه في الواقع العملي، يُقصد بالنطاق جميع الإحصاءات التي تستطيع النظم الإحصائية الوطنية تجميعها في الوقت الراهن. فعلى سبيل المثال، تشمل الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في البضائع قيمَ الواردات والصادرات من السلع وكمياتها المادية، وتُصنّف البيانات المجمّعة حسب فئة السلع في النظام المنسق لتوصيف السلع، وحسب البلد الشريك ووسيلة النقل والإجراءات الجمركية، وتصنف في المنظومة الإحصائية الأوروبية

(٢) متاح على الموقع: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna2008.asp.

(٣) متاح على الموقع: www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bopman6.htm.

(٤) متاح على الموقع: www.oecd.org/daf/inv/investmentstatisticsandanalysis/fdibenchmarkdefinition.htm.

(٥) النسخة غير المحرّرة متاحة بالإنكليزية فقط على العنوان: http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/White_cover.pdf.

وفقا لما إذا كان النشاط مندرجا ضمن قطاع الاستيراد أو التصدير. وتجمّع النظم الإحصائية الوطنية أيضا بيانات عن التجارة في السلع والخدمات على أساس ميزان المدفوعات؛ وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات مصنفةً حسب التصنيف الموسع للخدمات في ميزان المدفوعات وحسب البلدان الشريكة؛ وإحصاءات أنشطة فروع الشركات الأجنبية مصنفةً حسب الصناعة والبلد الشريك؛ وإحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي حسب الصناعة والبلد الشريك. وفي حين أن هناك من الناحية المفاهيمية تكاملا بين تلك الإحصاءات ضمن الأطر المحاسبية، فإن الحاجة تستدعي المزيد من العمل على ترسيخ ذلك التكامل على مستوى إنتاج البيانات. ويعدّ وجود سجل عالي الجودة للأعمال التجارية أمرا لا غنى عنه من أجل إقامة الصلة بين إحصاءات الأعمال التجارية وإحصاءات التجارة والاستثمار الدوليين. وإضافة إلى ذلك، تكتسي إحصاءات الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات أهمية خاصة بالنظر إلى دورها المحوري والطليعي في سلاسل القيمة العالمية، ومن ثم في العولمة الاقتصادية.

رابعاً – الإطار التخطيطي لمسائل القياس

١٤ – يجري وضع إطار تخطيطي للنظر في ما يتعلق بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية من مسائل تتصل بالمفاهيم والقياس ونوعية البيانات. ويحدد الإطار المقترح مجالات لتوسيع نطاق الإحصاءات بما يتجاوز نطاق الحسابات الأساسية الحالية، حيث تتم إما زيادة العمق، أي الانتقال من الإحصاءات الكلية إلى الإحصاءات الجزئية، أو زيادة الاتساع العرضي، أي إدراج دراسات بشأن إحصاءات التدويل التي يمكن أن تجمّعها المكاتب الوطنية عن طريق العلاقات الثنائية، وبشأن إحصاءات العولمة التي يمكن تجميعها بدمج الإحصاءات المتحصّل عليها من بلدين أو أكثر، والتي ستتضمن إحصاءات عن جميع البلدان في حالة وجود جدول عالمي للمدخلات والمخرجات.

١٥ – وتغطي مجالات زيادة العمق أو الاتساع العرضي تلك الكثير من العناصر التي وجدت لنفسها مكانا في المعايير الدولية كعناصر تكميلية موصى بها أو في إطار مبادرات جديدة اقتُرحت من قِبل إدارات سياساتية وطنية أو باحثين أو وكالات دولية. وبرزت هذه العناصر في كثير من الأحيان كردّ فعل ناتج عن إدراك أن الحسابات الأساسية ببساطة لا تتناول جميع المسائل المرتبطة بالتدويل والعولمة. ومن أمثلة المجالات الممكنة لتوسيع نطاق الإحصاءات أساليبُ الإمداد، أو الطرق البديلة لحساب المجاميع الكلية، أو تفاصيل جداول المدخلات – المخرجات، أو جداول المدخلات – المخرجات العالمية، أو الإحصاءات المفصّلة عن أنشطة فروع الشركات الأجنبية في الخارج. ويرد مثال للإطار التخطيطي المقترح في المرفق الثاني لهذا التقرير.

١٦ - وقوبل هذا الإطار التنظيمي العام بالتأييد إجمالا، وإن أُبدي بخصوصه عدد من التعليقات. فقد تمت الإشارة إلى أن تحليل سلاسل القيمة العالمية يتجاوز نطاق العمل المحدد للوكالات الإحصائية الوطنية، وإلى أنه من المفيد إبراز الخطوط الفاصلة التي سيتعيّن على الجهات الرسمية المجمّعة للبيانات عدم تجاوزها. وفي المجالات التي بدا فيها أن المخطط الحالي منحاز للأطر المحاسبية للاقتصاد الكلي، اقتُرح تعديل المخطط ليشمل الإحصاءات الأساسية. وبهذه الطريقة، يمكن للمخطط أن يبرز بشكل أفضل الصلة بين البيانات الكلية والبيانات الجزئية. واقتُرح صراحةً إدراج عدد من العناصر في الإطار التخطيطي المقترح، من قبيل ما يلي:

(أ) قياس التحديات المرتبطة بالإنتاج العالمي؛

(ب) إضافة إحصاءات عن البحث والتطوير، ومنتجات الملكية الفكرية، وإحصاءات عن فروع الشركات الأجنبية في الخارج، والكيانات المنشأة لأغراض الخاصة؛

(ج) إيجاد تصنيف جديد لوظائف الأعمال التجارية؛

(د) الربط بين النظام المنسق والفئات الاقتصادية العامة للاستهلاك الوسيط للسلع؛

(هـ) إدراج مصفوفة للتجارة متسقة اتساقا تاما على الصعيد الدولي؛

(و) تحديد سلاسل القيمة العالمية خارج إطار شبكات الشركات المتعددة الجنسيات؛

(ز) وضع شرائح تصنيفية مناسبة للشركات والصناعات حسب البلد، على أساس أمور من قبيل كثافة التصدير، أو حجم الشركة وفئتها، أو الملكية الأجنبية، أو أنشطة التجهيز؛

(ح) تجميع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة الكبيرة تجميعا مفاهيميا عابرا للحدود حسب الجنسية؛

(ط) ضرورة التمييز بشكل أفضل بين أسعار كل من السلع الأساسية والسلع التي تضم خدمات والسلع التي تضم منتجات للملكية الفكرية وهامش الربح.

١٧ - وأثارت المناقشات عددا من المسائل الإضافية التي لم يسبق اعتبارها مسائل ينبغي إدراجها في الإطار التخطيطي، ومنها ما يلي: (أ) إضافة بعد إلى المخطط يشير إلى النسبة المئوية للبلدان التي تقوم بالفعل بتجميع تلك الإحصاءات؛ (ب) وتوضيح أهمية تجارة القيمة المضافة بالنسبة للبلدان النامية؛ (ج) وضرورة التوقف عن اتباع النهج الهرمي الجامد في تجميع البيانات، واعتماد عملية متكاملة لإنتاج الإحصاءات تغطي جميع إحصاءات الأعمال التجارية.

١٨ - ويمكن استخدام هذا الإطار التخطيطي لأغراض متعددة. حيث يمكن الاستفاضة فيه بقدر كبير من التفصيل من أجل تجميع قائمة شاملة من المبادرات التي ستُتخذ أساسا

لجمع المعلومات عن المبادرات الإحصائية القطرية، بما في ذلك التواتر وحسن التوقيت، حتى يمكن التوصل لفهم أفضل لوضع التطور في المجال الإحصائي بحسب البلد ولجدوى العمل على الصعيد الدولي من حيث توافر البيانات القطرية. ويمكن أيضا أن تُدرج في الإطار المسائلُ الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة والمرتبطة بتلك المبادرات، المعتاد منها والمستجد على حد سواء، للتوصل إلى فهم أفضل للعمل وتحديد أولوياته على الصعيدين الوطني والدولي. وأخيرا، يمكن أن يُستخدم الإطار في دعم التنسيق فيما بين الأفرقة العاملة الدولية، وأن يُعزَّز بالإحالات المرجعية إلى تلك الأفرقة تحديدا وإلى مبادرات كل منها. وبعبارة أخرى، يمكن استخدام الإطار التخطيطي في الإبلاغ عن وضع الإحصاءات الموجودة للبلدان والمبادرات الجديدة فيما يتعلق بعمل المنظمات واللجان الدولية.

خامسا – الورقة المفاهيمية: الهيكل والتنسيق

١٩ – يتألف هيكل مشروع الورقة المفاهيمية الذي عُرض في اجتماع مجموعة أصدقاء الرئيس المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من خمسة فروع رئيسية، وهي: (أ) مقدمة؛ (ب) لمحة عامة عن المسائل المتعلقة بالمفاهيم والقياس التي ترد في البحوث حول سلاسل القيمة العالمية والإنتاج العالمي؛ (ج) إطار تخطيطي ووصف للإحصاءات الأساسية ومسائل القياس المرتبطة بها؛ (د) النهج الموحد لخلق التكامل بين الإحصاءات الأساسية عن طريق الأطر المحاسبية للاقتصاد الكلي واستخدام المؤشرات المشتقّة في وضع سياسات تستند إلى الأدلة؛ (هـ) التنسيق.

٢٠ – وبرز من خلال المناقشة هيكل جديد للورقة المفاهيمية على النحو التالي:

(أ) مقدمة تشمل تحليلا لسلاسل القيمة العالمية والسياسات التجارية ودليلا لقياس الإنتاج العالمي؛

(ب) إطار مفاهيمي يشمل جميع الإحصاءات الأساسية الأصلية وإحصاءات الاقتصاد الكلي التي يُراد منها أساسا إتاحة معلومات عن المعاملات التجارية عبر الحدود في السلع والخدمات والاستثمارات؛ وهي تتألف من الإحصاءات المتكاملة عن التجارة والأعمال التجارية، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية – المالية والاجتماعية والبيئية؛ وقد أمكن خلق التكامل بين تلك الإحصاءات ومراعاة الاتساق في هذا التكامل بفضل أطر الاقتصاد الكلي؛

(ج) إطار تخطيطي يكون بمثابة الهيكل لمختلف مسائل التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية التي تتصل بالمفاهيم والقياس ونوعية البيانات؛ ويحدد مجالات توسيع نطاق الإحصاءات بما يتجاوز نطاق الحسابات الأساسية الحالية، حيث تتم إما زيادة العمق،

أي الانتقال من الإحصاءات الكلية إلى الإحصاءات الجزئية، أو زيادة الاتساع العرضي، أي إدراج دراسات بشأن التدويل والعولمة؛

(د) برنامج عمل يشمل تحديد أولويات العمل بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالمفاهيم والقياس ونوعية البيانات؛

(هـ) التنسيق، بما في ذلك توزيع العمل فيما بين الأفرقة العاملة الحالية والتماس تعاونها في إنجاز عناصر برنامج العمل.

٢١ - وفيما يتعلق بمسألة الحوكمة والتنسيق، ترفع الهيئات القطرية أوالمشتركة بين الوكالات تقاريرها إلى اللجنة الإحصائية. وتشمل الآليات التي تقودها البلدان أفرقة المدن وأفرقة خبراء الأمم المتحدة ولجان خبراء الأمم المتحدة، التي تختلف من حيث الطابع الرسمي ومستوى الإدارة. وأفرقة المدن، مثل فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة أو فريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات أو فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، هي أفرقة غير رسمية للخبراء منبثقة في المقام الأول عن الوكالات الإحصائية الوطنية. ومشاركة الممثلين فيها طوعية، كما هو الحال بالنسبة لوجود الفريق نفسه. فإذا لم يتلق الفريق اهتماما كافيا انتهى وجوده. وأنشئت أفرقة خبراء الأمم المتحدة ولجان خبراء الأمم المتحدة رسميا عن طريق اللجنة الإحصائية بمشاركة البلدان والوكالات الدولية. ويراعى في مشاركة البلدان التمثيل المتوازن للاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية من جميع المناطق. ومن أمثلة أفرقة الخبراء فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية وفريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، بينما تشكل لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية أحد أمثلة لجان الخبراء[٦] وفي حين أن الممثلين في أفرقة الخبراء هم من كبار الخبراء في كل مجال، يكون الممثلون في لجان الخبراء عادة من كبار المديرين، نظرا إلى أن اللجان تنظر في القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والإداري فيما يتعلق بالتنسيق والمنهجية والإبلاغ عن البيانات وبناء القدرات والقضايا الناشئة. وتعتمد اللجان في عملها على الأفرقة العاملة التقنية.

٢٢ - وتنشئ اللجنة الإحصائية الأفرقة المشتركة بين الوكالات لتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية العاملة في نفس المجال. ومن أمثلة هذه الأفرقة لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، أو الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، أو فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.

(٦) انظر http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/.

٢٣ - وتبادل فريق أصدقاء الرئيس وجهات النظر حول أفضل شكل من أشكال التنسيق لبرنامج العمل المتعلق بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية دون التوصل إلى أي نتيجة حاسمة، وإن كان هناك اعتقاد عام بوجوب أن يفضي التصوّر المقترح للتنسيق في نهاية المطاف إلى آلية تقودها البلدان. وكان من الواضح أن إجراء مزيد من المشاورات مع الهيئات الإدارية القائمة في مجال العمل المذكور أمر ضروري.

سادسا - الاستنتاجات وسبيل المضي قدما

٢٤ - خلص فريق أصدقاء الرئيس إلى أنه يحتاج إلى أكثر من عام لوضع الصيغة النهائية لورقة مفاهيمية شاملة، بما في ذلك مقترح لبرنامج عمل وآلية للتنسيق. وفيما يتعلق بالخطوات التالية، سيتعين على الفريق تأكيد الإطار المفاهيمي ودمج عناصره وتضمينه خلاصة العمل الذي قامت به فرقة العمل المعنية بالإنتاج العالمي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا. ثم يجب عليه أن يجسد العمل المفاهيمي في الإطار التخطيطي وإكماله من خلال إدراج جميع الإحصاءات الأساسية والقضايا المفاهيمية والمتعلقة بالقياس ونوعية البيانات، بما في ذلك مسألة تبادل البيانات الجزئية ومسألة السرية. وانطلاقا من هذا الاستعراض العام، سيتمكن فريق أصدقاء الرئيس عندئذ من اشتقاق برنامج عمل متوسط الأجل وتحديد الأولويات على المدى القصير، مثل ربط التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي والإحصاءات التجارية، وإنتاج جداول المدخلات - المخرجات الوطنية، وإعداد مدخلات لجداول المدخلات - المخرجات العالمية، وتقليص فروق قياس حجم التجارة الثنائية في السلع والخدمات. كما سيتمكن من استخدام هذا الاستعراض العام للأولويات لتقديم اقتراحات بشأن التنسيق وتوزيع العمل بين مختلف أفرقة الخبراء وفرق العمل. واتُّفق كذلك على تنظيم مؤتمر في الربع الثالث من عام ٢٠١٤، يمكن فيه عرض الورقة المفاهيمية ويمكن لأفرقة العمل عرض نتائج أعمالها.

٢٥ - وكما ورد أعلاه، أُعد مشروع ورقة مفاهيمية وقُدم إلى فريق أصدقاء الرئيس في اجتماعه المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر. ولئن كانت الورقة مفيدة لإرشاد المناقشة، فقد نظر إليها على أنها عمل جارٍ يجب استكماله على ضوء إطار تخطيطي مفصل بالكامل. واقترح الفريق تقديم إطار مفاهيمي وبرنامج عمل محدد الأولويات وآلية لتنسيقه إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، في عام ٢٠١٥.

سابعا – نقاط للمناقشة

٢٦ - **اللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن ما يلي:**

(أ) المقترحات الأولية التي قدمها فريق أصدقاء الرئيس بشأن نطاق الإطار المفاهيمي والإطار التخطيطي للمسائل المتعلقة بالقياس الواردة في الفرعين الثالث والرابع من هذا التقرير؛

(ب) اقتراح فريق أصدقاء الرئيس بأن يواصل إعداد الورقة المفاهيمية بشأن قياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية ويقدم تقريرا يتضمن إطارا مفاهيميا وبرنامج عمل وآلية تنسيق إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، في عام ٢٠١٥، للنظر فيه.

المرفق الأول

اختصاصات وتشكيل فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

الاختصاصات

١ - بالإشارة إلى مقرر اللجنة الإحصائية ١٠٦/٤٤، أنشئ فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية لإعداد ورقة مفاهيمية:

(أ) بشأن نطاق ومضمون قياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، مع مراعاة ما يلي:

'١' إحصاءات التجارة الدولية، وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية، وإحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي، وقياس حجم تعهيد وظائف الأعمال التجارية إلى المصادر الخارجية، وسائر علاقات الاعتمادية المتبادلة العابرة للحدود القطرية؛

'٢' الأطر والمبادئ التوجيهية القائمة، ولا سيما نظام الحسابات القومية[أ]، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي[ب]، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة[ج]؛

'٣' البحوث والدراسات التي أجراها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي ومختلف الأفرقة العاملة؛

(ب) بشأن آلية مناسبة لتنسيق العمل في هذا المجال.

(أ) متاح في الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna.asp.

(ب) متاح في الموقع الشبكي التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bopman6.htm.

(ج) متاح في الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/ies/.

٢ - وفي إعداد الورقة المفاهيمية، يجب على فريق أصدقاء الرئيس أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات التطور الإحصائي والموارد المتاحة لدى النظم الإحصائية الوطنية، وأن يدرج أحكاما بشأن محطات الإنجاز الرئيسية على طريق تنفيذ التوصيات المتوخاة، وأن يولي اهتماما خاصا لمواضيع مثل سرية البيانات الجزئية، وللجوانب القانونية لجمع البيانات وتبادلها، ولتشابك العلاقات عبر الحدود في مجال التجارة وفي الجوانب المالية ذات الصلة.

٣ - وستتولى الوكالة الوطنية الكندية للإحصاء تنسيق أعمال فريق أصدقاء الرئيس، مع اضطلاع شعبة الإحصاءات بدور الأمانة.

٤ - وسيقدم فريق أصدقاء الرئيس تقريرا عن أعماله إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين، في عام ٢٠١٤، بما في ذلك عن العملية المتبعة في إعداد الورقة المفاهيمية.

وستنتهي مهمة فريق أصدقاء الرئيس بالانتهاء من إعداد الورقة المفاهيمية والتقرير النهائي المقدّم إلى اللجنة.

تشكيل فريق أصدقاء الرئيس

المنسق: كندا

البلدان والوكالات الأعضاء:

أوروبا: أيرلندا، وإيطاليا، والدانمرك، وهولندا

أمريكا: كوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية

أفريقيا: أوغندا، وجنوب أفريقيا، وكابو فيردي، والمغرب

آسيا: إيران (جمهورية - الإسلامية)، وتايلند، وجمهورية كوريا، والصين، وفييت نام، والهند

الوكالات: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والشعبة الإحصائية

المرفق الثاني

مثال للإطار التخطيطي للقضايا المتعلقة بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

النطاق	التدويل (النشاط المحلي والثنائي العابر للحدود)			العولمة (النشاط العالمي المتعدد الأطراف)
البعد الإحصائي	المعايير الحالية: تنفيذ التوصيات الأساسية الواردة في الأدلة الدولية	المعايير المعززة: تنفيذ البيانات القطرية الثنائية المعززة	توسيع نطاق المعايير القائمة	ما يتجاوز المعايير القائمة
إحصاءات التجارة في الخدمات في ميزان المدفوعات (الدليل وإرشادات التجميع) إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (الدليل وإرشادات مجمعي البيانات لعام ٢٠١٠)				
المسائل المفاهيمية	• الملكية الاقتصادية • الرسوم المدفوعة عن استخدام الملكية الفكرية • الاتجار في مجال الخدمات	• المؤسسات الموجودة في بلدان متعددة • تسعير التحويل • أساليب الإمداد	• التبادل التجاري بين عناصر الشركة الواحدة • توزيع الرسوم المدفوعة عن استخدام الملكية الفكرية على البلدان	• جدول المدخلات – المخرجات العالمي • التجارة في القيمة المضافة
مسائل التجميع	• خدمات التصنيع التحويلي (القيود الدائنة) • الرسوم المدفوعة عن استخدام منتجات الملكية الفكرية التوزيع التفصيلي حسب البلدان الشريكة	• خدمات التصنيع التحويلي (القيود المدينة) • التوزيع حسب النشاط الاقتصادي • أساليب الإمداد	• التبادل التجاري بين عناصر الشركة الواحدة حسب الخدمات والنشاط الاقتصادي • تسوية الفروق الثنائية	• التجارة في الخدمات داخل الشبكة الواحدة حسب النشاط الاقتصادي
إحصاءات التجارة الدولية في البضائع (إحصاءات التجارة الدولية في البضائع ودليل المجمعين لعام ٢٠١٠)				
المسائل المفاهيمية	• بلد المنشأ/الشحن • التجهيز الخارجي/إعادة الاستيراد	• التبادل التجاري بين عناصر الشركة الواحدة • تسعير التحويل	• تسوية الفروق الثنائية	• جدول المدخلات – المخرجات العالمي • التجارة في القيمة المضافة
مسائل التجميع	• الواردات المسلَّمة على ظهر السفينة • الواردات حسب بلد الشحن	• الربط بين إحصاءات التجارة الدولية للبضائع والسلع ومعاملات السلع في ميزان المدفوعات	• تسوية الفروق الثنائية	• التجارة في السلع داخل الشبكة الواحدة حسب النشاط الاقتصادي

إحصاءات التجارة في السلع في ميزان المدفوعات (الدليل وإرشادات التجميع)				
المسائل المفاهيمية	• الملكية الاقتصادية • رسوم استخدام الملكية الفكرية الداخلة في حساب أسعار السلع	• المؤسسات الموجودة في بلدان متعددة • تسعير التحويل	• التبادل التجاري بين عناصر الشركة الواحدة	• جدول المدخلات – المخرجات العالمي • التجارة في القيمة المضافة
مسائل التجميع	• مدخلات السلع لخدمات التصنيع التحويلي (القيود الدائنة) • أنشطة التربّح من فروق أسعار السلع	• مدخلات السلع لخدمات التصنيع التحويلي (القيود المدينة)	• تسوية الفروق الثنائية	• التجارة في السلع داخل الشبكة الواحدة حسب النشاط الاقتصادي